

التوسع في الإفصاح المحاسبي وأثره على تقليل مخاطر الاستثمار بسوق الخرطوم للأوراق المالية

أبوبكر عبد الباقي محمد الطيب (*)

الخلاصة: تناول البحث التوسع في الإفصاح المحاسبي وأثره على تقليل مخاطر الاستثمار بسوق الخرطوم للأوراق المالية، وتمثل هدف البحث في دراسة ومعرفة مفهوم الإفصاح المحاسبي، ومعرفة أهمية ومتطلبات التوسع في الإفصاح المحاسبي باعتباره أحد العوامل الهامة في مجال اتخاذ القرارات الاستثمارية في الأسواق المالية. خلص البحث إلى نتائج أثبتت صحة جميع الفرضيات بالإضافة إلى ضرورة التوسع في الإفصاح المحاسبي من قبل المنشآت لتعزيز الثقة لدى متخذي القرارات الاستثمارية، بالصورة التي تقلل من درجة المخاطر المرتبطة بهذه القرارات. وأوصى البحث بضرورة العمل على نشر الوعي بين الجمهور وتأهيل المتعاملين بالسوق وتبصيرهم بقوانين السوق والغرض منها والدور الذي تقوم به من تجميع للمدخرات عن طريق الورش والندوات وسائل الإعلام المختلفة المقروءة والمسموعة والمرئية، بالإضافة إلى إلزام الشركات المدرجة بالسوق توفير مستوى الإفصاح الذي يلبي احتياجات مستخدمي القوائم المالية، والتوسع فيه ليشمل معلومات بخلاف معلومات قائمة الدخل والمركز المالي والتدفقات المالية.

الكلمات الدالة: الإفصاح المحاسبي، مخاطر الاستثمار، سوق الخرطوم للأوراق المالية.

The Expansion of the Accounting Disclosure and Its Effect on Reducing the Investment Risks in Khartoum Stock Exchange

AbuBakr Abd Elbagi Mohammed Altayeb

Abstract: This research paper tackled the expansion of the accounting disclosure and its effect on reducing the investment risks in Khartoum Stock Exchange. The study aims at identifying the concept of accounting disclosure and understanding importance of expansion of the accounting disclosure as one of the crucial factors in making investment decisions in the financial markets. The results proved the validity of the hypotheses, in addition to the need for the expansion of the accounting disclosure by enterprises to enhance the confidence of the investment's decision-makers, in a way that reduces the degree of risk related to these decisions. The paper recommended the necessity of circulating the awareness among the public and qualifying the clients to be aware of the market regulations, purpose and its responsibility in collecting the savings via workshops, seminars or various mass media. Moreover, the registered companies have to provide a level of disclosure that meets the financial statements users' needs and expanding it to include more information other than income statements, financial position and funds flows.

Key Words : Accounting Disclosure, Investment Risks, Khartoum Stock Exchange

(*) أستاذ المحاسبة المشارك جامعة شقراء المملكة العربية السعودية، aaltayeb@su.edu.sa

المقدمة:

تطورت المحاسبة وتعددت فروعها مع التطور الاقتصادي والاجتماعي والفكري الذي يشهده العالم وصارت تلعب دوراً هاماً في تقويم كفاءة الأداء وصناعة القرارات الرشيدة في منظمات الأعمال، وتعتبر المحاسبة كنظام للمعلومات في شكلها الخام (البيانات المالية) كما انها تلعب دور في تحويل هذه البيانات المالية لإنتاج المعلومات الضرورية التي تستخدم في تقييم الأداء واتخاذ القرارات المختلفة، وتحقيق متطلبات الثقة في القوائم المالية المنشورة لأغراض اتخاذ القرارات الرشيدة وتوفير قدر ملائم من الدقة لتلبية حاجات الأطراف المختلفة لمستخدمي القوائم المالية يتطلب من إدارة المنشأة توفير درجة عالية من الدقة والشفافية في المعلومات المنشورة في البيانات المالية، وفي ظل تعدد فئات مستخدمي القوائم المالية واختلاف احتياجاتهم، فإن منهج التوسع في الإفصاح هو الحل العملي والمنطقي لمشكلة عدم إمكان تحديد احتياجات مستخدمي التقارير المحاسبية من المعلومات، والحل لتقليل واعطاء مؤشرات عن المخاطر المرتبطة بالقرارات الاستثمارية.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في تحديد الأثر المترتب علي التوسع في الإفصاح المحاسبي بالصورة التي تمكن من تقليل مخاطر الاستثمار بسوق الخرطوم للأوراق المالية، ويمكن صياغة المشكلة في التساؤلات التالية:

- هل يؤثر التوسع في الإفصاح المحاسبي على تقليل مخاطر الاستثمار؟
- هل يؤثر التوسع في الإفصاح المحاسبي على زيادة كفاءة القرارات الاستثمارية؟
- هل المعلومات التي تفصح عنها الشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية تلبي احتياجات متخذي القرارات؟

أهمية البحث:

تتبع أهمية البحث من أهمية الدور الذي يلعبه الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في زيادة الثقة لدى متخذي القرارات الاستثمارية بما يمكنهم من اتخاذ قراراتهم الرشيدة.

اهداف البحث:

يهدف البحث الي دراسة ومعرفة مفهوم الإفصاح المحاسبي، ومعرفة أهمية ومتطلبات التوسع في الإفصاح المحاسبي باعتباره أحد العوامل الهامة في مجال اتخاذ القرارات الاستثمارية في الأسواق المالية.

فروض البحث:

- يهدف البحث الي اختبار مدى صحة الفرضيات الآتية:
- 1- التوسع في الإفصاح بالصورة التي تلبي احتياجات مستخدمي القوائم المالية يؤثر إيجاباً علي قرار الاستثمار في سوق الخرطوم للأوراق المالية.
- 2- المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية لا تلبي احتياجات متخذي القرارات الاستثمارية بسوق الخرطوم للأوراق المالية.
- 3- هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التوسع في الإفصاح المحاسبي وتقليل مخاطر الاستثمار بسوق الخرطوم للأوراق المالية.

منهج البحث:

لاختبار فروض البحث اتبع الباحث المنهج الاستنباطي لتحديد طبيعة المشكلة، والمنهج الاستقرائي لاختبار فروض البحث، والمنهج الوصفي لدراسة الحالة.

حدود البحث: تتمثل في:

حدود مكانية: سوق الخرطوم للأوراق المالية.
حدود زمانية: 2012م.

هيكل البحث: يتكون البحث من الآتي:

الإطار النظري للدراسة ويشمل:
المطلب الأول: مفهوم الإفصاح في اللغة والاصطلاح.
المطلب الثاني: التوسع في الإفصاح المحاسبي.
المطلب الثالث: مخاطر الاستثمار.
المطلب الرابع: نبذة عن سوق الخرطوم للأوراق المالية.
تحليل البيانات واختبار الفروض.
واختتم البحث بخاتمة اشتملت علي النتائج والتوصيات.

الإطار النظري للدراسة**المطلب الأول: مفهوم الإفصاح في اللغة والاصطلاح:**

الإفصاح لغة من أفصح الشيء إفصاحاً إذا بينه وكشفه (حامد، 2000، ص 79)، وكلام فصيح يقصد به كلام سليم وواضح يدرك السمع حسنه والعقل دقته (البدوي، 1991، ص 1331)، والإفصاح هو إظهار سر أو شيء غامض (مصطفى، 1961، ص 179) وتعرف الفصاحة لغة بسلامة الألفاظ من الإبهام وسوء التكلف (حسين، 1998، ص 3).

الإفصاح في الاصطلاح: اتفق المحاسبون في تعريف الإفصاح في كون المقصود منه (طريقة عرض البنود في القوائم المالية والإيضاحات التي تجعل الأرقام الواردة بها واضحة وكذلك إيضاحات السياسات المحاسبية التي تم إعداد تلك القوائم عليها حتى تكون واضحة وغير مضللة لمستخدمي القوائم المالية (حسن، 2002، ص 34).

يلاحظ الباحث علي التعريف السابق إنه اهتم بالطريقة التي تعرض بها المعلومات سواء أن كانت في القوائم المالية أو الإيضاحات المرفقة مع هذه القوائم مع توضيح السياسات التي تم إعداد تلك القوائم علي أساسها علي أن تكون هذه المعلومات واضحة وسهلة الفهم وغير مضللة لمستخدميها.

يعرف البعض الإفصاح بأنه (الكشف عن البيانات المالية الخاصة بالتقرير السنوي كقائمة الميزانية والدخل وقائمة الاستخدامات ومصادر الأموال بالإضافة إلى (Smith, 1985, p 25):

أ- خطاب مجلس الإدارة والذي يشتمل على الأحداث التي تؤثر مستقبلاً على الشركة أو المنشأة.
ب- وصف للسلعة التي تنتجها الشركة أو الأسواق التي توزع فيها والتسهيلات التي تقدمها والشركات المنافسة.

ج- وصف مختصر للعمليات التي تمت في الماضي.

د- السياسات المحاسبية التي اتبعت.

هـ- الملاحظات في أسفل القوائم المالية.

كما يعرف الإفصاح بأنه (حمدان، 1995، ص 199) مصطلح يقصد به أن المعلومات المقدمة يجب أن تتضمن أو تحتوي كل ما يحتاجه مستخدمو المعلومات المحاسبية حتى يصلوا إلى استنتاجات ملائمة بحيث لا يتم تجاهل أية معلومات جوهرية.

يلاحظ الباحث أن الإفصاح المقصود هو الإفصاح الشامل والذي يتطلب تزويد جميع الفئات بكافة المعلومات المفيدة لاتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة وقد ذهب في ذات الاتجاه البعض حيث يرى (Smith, 1985, p 25)، أن المستثمرين والدائنين الذين يستخدمون البيانات الاقتصادية الخاصة بالمشروع يتوقعون أن تكون هذه البيانات المالية ملائمة وسهلة الفهم وهو بذلك يقصد مبدأ الإفصاح الشامل.

الجدير بالذكر أن البعض يرى أن تنوع المستفيدين من التقارير المالية وتباين البيانات والمعلومات اللازمة لهم أدى إلى ظهور منهجين للإفصاح في الفكر المحاسبي (حسين، 1998، ص 5):

- منهج التقرير في القوائم المالية ذات الغرض العام.
 - منهج التوسع في البيانات والمعلومات التي يتم التقرير عنها.
- كما أن البعض يرى أن الإفصاح المحاسبي ينص على البيان التام والشامل لجميع البيانات والمعلومات المحاسبية - قدر الإمكان - لتحقيق الفائدة لمستخدميها (الحيالي والبطمة، 1996، ص 72-73) وأنه بمقتضى هذا المبدأ أصبح لا ينظر إلى القوائم المالية على أنها هدف في حد ذاته تسعى الوحدة المحاسبية إلى تحقيقه وإنما لمساعدة بعض الأطراف لاتخاذ القرارات المختلفة بالإضافة إلى توفير المراقبة على نشاط المشروع من قبل المالكين وخصوصاً في الشركات المساهمة.

المطلب الثاني: التوسع في الإفصاح المحاسبي:

درجت المحاسبة التقليدية على إعداد قوائمها وتقاريرها المالية في ظل مجموعة من المفاهيم والمبادئ والأعراف المحاسبية تعرف في الفكر المحاسبي تحت مصطلح المفاهيم والمبادئ والأعراف المحاسبية المتعارف عليها، وتقوم هذه المجموعة من المفاهيم والمبادئ والأعراف، بدور القواعد التي تتحكم بعملية القياس في المحاسبة. وقد حرص المحاسب عند إعداد التقارير والقوائم المالية على توفير عنصر الحياد في تقاريره المالية، وذلك بالتركيز في هذه التقارير على الحقائق المؤيدة بشواهد موضوعية فقط، تاركاً لكل طرف من هذه الأطراف بعد ذلك تفسير هذه البيانات بطريقته الخاصة ومن ثم استخلاص المعلومات التي يسعى إليها (مطر، 2004، ص 290).

وهناك عاملان شجعا المحاسب في الحرص على توفير مثل هذا الحياد (Smith, 1970, p 28):

أولهما: أن المحاسب كان لا يعلم مسبقاً بالجهة التي ستستخدم هذه التقارير، كما أنه لم يكن يعلم مسبقاً بالأغراض المستخدمة فيها، أو بكيفية استخدامها لأن الأطراف المستخدمة لها متعددة كما أن مصالحها مختلفة وربما تكون متعارضة.

وثانيهما: أن الجهات التي يفترض فيها استخدام هذه التقارير وهي خارج المشروع لا يفترض فيها أن تكون مؤهلة من الناحيتين النظرية أو العملية التأهيل الفني الكافي لفهم هذه التقارير وتحليلها. من هنا، كان حرص المحاسب على عرض هذه التقارير في شكل حقائق مبسطة بعيدة عن التعقيد والتقدير الشخصية.

يري الباحث أن القصور في المعلومات التي كانت تقدمها المحاسبة يرجع بصفة أساسية إلى وظيفة المحاسبة التقليدية فقد كانت المحاسبة مجرد نظام لمسك الدفاتر يوفر معلومات دقيقة تتسم بالموضوعية بناءً على المستندات التي تؤيد كل عملية، ولم يكن المحاسب يهتم لاحتياجات الأطراف الخارجية كما أنه لم يكن يعلم مسبقاً بالأغراض المستخدمة فيها، بالإضافة إلى أن الجهات الخارجية التي تستخدم هذه التقارير ينقصها التأهيل الفني الكافي لفهم هذه التقارير وتحليلها، ما حدا بالمحاسب الحرص على عرض هذه التقارير في شكل حقائق مبسطة بعيدة عن التعقيد والتقدير الشخصية.

نظراً لازدياد حاجة مستخدمي المعلومات إلى المزيد من الإفصاح، واعتبار المعلومات هي الوسيلة الفعالة لاتخاذ القرارات فإن علي المجتمع النظر في التوسع في الإفصاح من زواياه الفكرية والعملية، إن منهج التوسع في الإفصاح هو الحل العملي والمنطقي لمشكلة عدم إمكان تحديد احتياجات مستخدمي التقارير المحاسبية من المعلومات فمن المعروف أن احتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية غير معروفة بالتحديد كما أن هناك اختلاف في الاحتياجات سواء علي مستوي الفئات العديدة من المستخدمين أو علي مستوي الفئة الواحدة، ولكن يمكن مقابلة هذه الاحتياجات بكل ما يعتبر ملائماً من المعلومات المحاسبية، وذلك لازدياد أهمية الملاءمة باعتبارها أحد الخصائص النوعية الرئيسية للمعلومات، ومن أمثلة هذا التوسع في الإفصاح نجده في شيوع استخدام مفهوم المقاييس المتعددة في الإفصاح عن القيمة الجارية أو الاستبدالية أو غيرها من بدائل القياس المحاسبي جنباً إلى جنب مع نموذج التكلفة التاريخية، ومثال آخر يتمثل في الإفصاح عن المعلومات التي لم تكن تتضمنها القوائم التقليدية كالإفصاح عن بيانات محاسبة الموارد البشرية، وبيانات المحاسبة الاجتماعية والإفصاح عن التنبؤات والتوقعات المالية (الشيرازي، 1990، ص 416).

يري الباحث أن التطور في المحاسبة أدى إلى التحول من وجهة النظر الضيقة التي تلخص الوظيفة المحاسبية في كونها نظام لمسك الدفاتر وتبني مفهوم أكثر اتساعاً ينظر إلى الوظيفة المحاسبية إلى أنها وظيفة إعلامية تهدف إلى توصيل المعلومات لكافة الأطراف ذات العلاقة بما يلبي احتياجاتهم المختلفة، ومن هنا بدأ الاهتمام بالتوسع في الإفصاح حتى الوصول إلي المستوي الذي يلبي كافة الاحتياجات لمستخدمي المعلومات المحاسبية.

يري البعض أن منهج التوسع في الإفصاح يشير إلي توفير بيانات أكثر لمستخدمي التقارير المالية، أو بمعنى آخر ضرورة زيادة نطاق المعلومات المعروضة في التقارير وكميتها، بحيث تغطي احتياجات قطاعات أكبر من المستخدمين. ويثير هذا المنهج تساؤلاً بشأن نوعية وكمية المعلومات التي يجب أن تضاف للتقارير والأسلوب المناسب لاختيارها (توفيق، 1989، ص 131)، فعلي سبيل المثال: في مجالات نماذج القياس المحاسبي بشبر هذا المنهج إلي تضمين أكثر من قياس للقيمة في التقارير كالقيمة التاريخية إلي جانب القيمة الجارية للأصول، إلا أنه يلاحظ في هذا الشأن أن هناك حدوداً معروفة لمقدرة المستخدمين بشأن استيعاب المعلومات الإضافية واستخدامها. وعموماً، لتنفيذ هذا المنهج يتعين تقييم كل معلومة يقترح إضافتها للتقارير المالية، وذلك بهدف الوقوف علي مدي مناسبتها لقطاع واسع من المستخدمين بحيث تضاف للتقارير الموسعة في حالة التأكد من نفعيتها.

إن عملية التوسع في الإفصاح تعتمد علي فكرة إنه إذا كانت البيانات الإضافية ملائمة لاتخاذ القرارات فإن هذه البيانات يمكن الإفصاح عنها بالإضافة إلي البيانات المتاحة فعلاً، ولكن السؤال إلي أي حد يقف هذا التوسع في الإفصاح؟ من الواضح أن التوسع في الإفصاح دون حدود لا يراعي تزايد أعباء تكاليف إنتاج المعلومات نتيجة للتوسع في الإفصاح (عثمان، 2005، ص 27)، كما لا يراعي تأثير إنتاج المعلومات الغزيرة علي استيعاب مستخدميها، وعلي ذلك فإنه ليس كافياً ملاءمة معلومات معينة كشرط للإفصاح عنها في التقارير المحاسبية وإنما تتم مقارنة تكاليف إنتاج هذه المعلومات مع العائد منها، كما يتم تحديد مدي قدرة مستخدمي التقارير علي تشغيل هذه المعلومات الإضافية.

يلاحظ الباحث أن التوسع في الإفصاح يرتبط بصفة مباشرة بخاصية الملاءمة بمعنى أنه يتم الإفصاح عن كافة المعلومات التي تعتبر ملائمة لاتخاذ القرارات المختلفة، ولا يعني أن هذا الإفصاح ليس له حدود فينبغي الإفصاح عن المعلومات التي تلبي حاجة مستخدميها مع مراعاة العلاقة بين التوسع في الإفصاح وتكلفة هذا التوسع فالعلاقة بين المتغيرين طردية حيث أنه يترتب علي زيادة التوسع في الإفصاح زيادة في تكلفة إنتاج المعلومات التي يتم الإفصاح عنها، بالإضافة إلي ذلك ينبغي الموازنة بين التوسع في الإفصاح وغازرة المعلومات التي ينبغي الإفصاح عنها لأن

المعلومات الغزيرة تغرق المستخدم في التفاصيل مما يتطلب جهد في فهمها، لذلك لا ينبغي مراعاة الملاءمة فقط بل يمتد ليشمل خاصية الأهمية النسبية.

المطلب الثالث: مخاطر الاستثمار:

- مفهوم مخاطر الاستثمار :

عندما يقوم المستثمر بعملية الاستثمار فهو في الواقع يتحمل درجة من المخاطرة مقابل توقعه الحصول على عائد معقول، لذلك تعتبر المخاطرة عنصراً هاماً يجب أخذه بعين الاعتبار عند اتخاذ أي قرار استثماري، ويهدف المستثمر العادي إلى تحقيق أكبر عائد ممكن مع تحمل أقل درجة من المخاطرة. يتضح أن المخاطرة في الاستثمار ترتبط باحتمال وقوع الخسائر، فكلما زاد احتمال وقوع الخسارة، كلما كان الاستثمار أكثر خطورة والعكس بالعكس، ويؤخذ على التعريف السابق للمخاطرة أنه غير قابل للقياس بالإضافة إلى عدم قابليته للاستخدام في تصنيف البدائل الاستثمارية وفقاً لمستوى مخاطرها، لذا دعت الحاجة إلى إيجاد بديل يعبر عن هذا التعريف ويكون قابلاً للقياس، وبما أن معدل العائد هو العنصر الأساسي في الاستثمار لذا يمكن ربط التعريف الكمي للمخاطرة بمعدل العائد على الاستثمار، وبناء لذلك يمكن تعريف المخاطرة بأنها (مطر، 1999، ص 39-40) " احتمال فشل المستثمر في تحقيق العائد المرجح أو المتوقع على الاستثمار "، وتقاس المخاطرة بناء لذلك بمقدار الانحراف المعياري للعائد الفعلي عن العائد المرجح أو المتوقع.

- أنواع مخاطر الاستثمار:

تقسم مخاطر الاستثمار بشكل عام إلى نوعين (مطر، 1999، ص 45-46):

1- **المخاطر المنتظمة:** هي المخاطر الناتجة عن عوامل تؤثر في الأوراق المالية بوجه عام ولا يقتصر تأثيرها على شركة معينة أو قطاع معين، وترتبط هذه العوامل بالظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، فأسعار الأوراق المالية جميعها تتأثر بهذه العوامل بنفس الطريقة ولكن بدرجات متفاوتة، وتكون درجة المخاطرة المنتظمة مرتفعة في الشركات التي تنتج سلعاً صناعية أساسية وكذلك الشركات التي تتصف أعمالها بالموسمية كشركات الطيران، أي بصورة عامة أن أكثر الشركات تعرضاً للمخاطر المنتظمة هي تلك التي تتأثر مبيعاتها وأرباحها وبالتالي أسعار أسهمها بمستوى النشاط الاقتصادي بوجه عام وكذلك بمستوى النشاط في سوق الأوراق المالية.

2- **المخاطر غير المنتظمة:** فهي المخاطر الناتجة عن عوامل تتعلق بشركة معينة، أو قطاع معين وتكون مستقلة عن العوامل المؤثرة عن النشاط الاقتصادي ككل، ومن هذه العوامل تؤثر على منتجات شركة معينة بالذات، والشركات التي تتصف بدرجة كبيرة من المخاطر غير منتظمة هي تلك التي تنتج السلع الاستهلاكية أو غير المعمرة كشركات المرطبات والسجائر، حيث لا تعتمد مبيعات هذه الشركات على مستوى النشاط الاقتصادي أو على حالة سوق الأوراق المالية، وتتأثر درجة المخاطرة غير المنتظمة لشركة معينة بالتغير في طبيعة أو مكونات أصول هذه الشركة، كما تتأثر بزيادة المنافسة في مجال نشاطها أو بانتهاء عقود معينة، أو بحدوث تغيير أساسي في الإدارة، لذا يمكن الحد من المخاطر غير المنتظمة عن طرق التنويع وذلك بتكوين محفظة استثمارية رأسمالية موزع على أصول مختلفة لكي يتجنب المستثمر المخاطر المرتبطة بكل أصل على حده.

المطلب الرابع: نبذة عن سوق الخرطوم للأوراق المالية:

إن فكرة إنشاء سوق متخصص لتداول الأوراق المالية في السودان تعود إلي العام 1962م، وتمت إجازة قانون سوق الخرطوم للأوراق المالية من قبل مجلس الشعب في العام 1982م لكي ينظم إنشاء سوق للأوراق المالية في السودان حيث بدأت الخطوة الجادة لإنشاء سوق للأوراق المالية في أغسطس 1992م، وقد تم تأسيس هيئة الأسواق المالية في عام 1992م وفي نوفمبر من

نفس العام أقر مجلس الوزراء تعديلاً على قانون سوق الأوراق المالية لعام 1982م ولكن هذا القانون المعدل لم يف بكل الأغراض اللازمة لإنشاء سوق للأوراق المالية، في العام 1994م أجاز المجلس الوطني الانتقالي قانون سوق الخرطوم للأوراق المالية والذي أصبح بموجب سوق الخرطوم للأوراق المالية كياناً قانونياً مستقلاً، وبدأ العمل رسمياً في السوق الأولية (سوق الإصدارات)، في العاشر من أكتوبر 1994م، كما بدأ العمل في السوق الثانوية (سوق التداول)، في شهر يناير 1994م، وقد شهد سوق الخرطوم للأوراق المالية مراحل تطور مختلفة منذ إنشائه حتى اليوم (سوق الخرطوم للأوراق المالية، 2007، ص 11-25).

- أقسام سوق الخرطوم للأوراق المالية:

يتكون سوق الخرطوم للأوراق المالية من قسمين أساسيين:

1- السوق الأولية: Primary Market

يقصد بها السوق التي تجري فيها إصدار الأوراق المالية وطرحها للاكتتاب العام في إطار القوانين واللوائح والتعليمات والأعراف السائدة، حيث بدأت السوق الأولية عملها في العاشر من أكتوبر عام 1994م، وذلك من خلال قيامها بالإشراف على إصدار الأوراق المالية الخاصة بشركات المساهمة التي ترغب في زياده رأسمالها.

2- السوق الثانوية: Secondary Market

هي السوق التي تتم فيها عمليات بيع (تداول) الأوراق المالية التي تصدرها منظمات الأعمال سواء بطريقة مباشرة أو بالوكالة وتبادل ملكية الأوراق المالية في قاعة تداول خاصة بذلك الغرض، حيث تم افتتاح السوق الثانوية في سوق الخرطوم للأوراق المالية في الثاني من يناير 1995م، وبدأت حركة التداول بالسوق النظامية بعدد (24) شركة مساهمة عامة تم إدراجها بعد أن استوفت شروط الإدراج التي أقرها مجلس إدارة السوق بقرار رقم (94/5) تم تواصل إدراج 4 شركات جديدة ليصبح عدد الشركات المدرجة بنهاية العام 2007م (53) شركة و (19) صندوق استثماري بالإضافة إلي (21) شهادة من شهادات المشاركة الحكومية (شهادة).

المبحث الثاني

تحليل البيانات واختبار الفروض

- يوضح الباحث في هذا المبحث المنهج الإحصائي المتبع وكذلك إجراءات البحث من حيث:
 - **مجتمع وعينة البحث:** يشمل مجتمع البحث المتعاملين والموظفين بسوق الخرطوم للأوراق المالية وقد حرص الباحث على تنوع عينة البحث من حيث شمولها على الأفراد من مختلف الفئات العمرية، ومختلف المؤهلات العلمية واختلاف سنوات خبرتهم وتخصصاتهم وطبيعة عملهم، وقد تم توزيع 100 استبانة بصورة عشوائية لتمثل عينة البحث وقد تم استلام عدد 92 استبانة من الاستبانات الموزعة بنسبة بلغت 92% وهي نسبة عالية تحقق أغراض البحث.
 - **أداة البحث:** استخدم الباحث الاستبانة كأداة للدراسة وجمع البيانات، حيث تم اعتماد الأسلوب العلمي في إعداد الاستبانة وتتكون الاستبانة من مقدمة توضح الغرض منها مع الإرشادات الخاصة بملئها يليها الجزء الأول وهو عبارة عن البيانات الشخصية (العمر، المؤهل العلمي، عدد سنوات الخبرة، التخصص العلمي، وطبيعة الوظيفة). ثم الجزء الثاني ويتضمن عدد (19) تساؤل تعكس آراء أفراد عينة البحث حول التوسع في الإفصاح المحاسبي وأثره على تقليل مخاطر الاستثمار.
 - **الأساليب الإحصائية المستخدمة:** لتحقيق أهداف البحث وللتحقق من فرضياته، تم استخدام الأساليب الإحصائية متمثلة في التوزيع التكراري للإجابات، النسب المئوية، اختبار مربع كاي لدلالة الفروق، وللحصول على نتائج دقيقة قدر الإمكان، تم استخدام البرنامج الإحصائي Statistical Package for Social Sciences (SPSS).
 - **تحليل البيانات:**

- أولاً: البيانات الشخصية:

1- العمر: يوضح الجدول رقم (1) التوزيع التكراري أفراد العينة وفق العمر.

جدول رقم (1)
التوزيع التكراري أفراد العينة وفق العمر

العمر	التكرار	النسبة
أقل من 30 سنة	33	35.9
31 - 40 سنة	34	37.0
41-45 سنة	14	15.2
أكثر من 45 سنة	11	12.0
المجموع	92	%100

يتضح من الجدول اعلاه ان اغلب افراد العينة من الفئة العمرية 31-40 سنة بتكرار بلغ (34) فرداً وبنسبة (37.0%)، تلتها الفئة العمرية أقل من 30 سنة بتكرار بلغ (33) فرداً وبنسبة (35.9%)، تلتها الفئة العمرية 41-45 سنة بتكرار بلغ (14) فرداً وبنسبة بلغت (15.2%)، واخيراً الفئة العمرية أكثر من 45 سنة بتكرار بلغ (11) فرداً وبنسبة بلغت (12.0%).

2- المؤهل العلمي: يوضح الجدول رقم (2) التوزيع التكراري أفراد العينة وفق المؤهل العلمي.

جدول رقم (2)
التوزيع التكراري أفراد العينة وفق المؤهل العلمي

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة
بكالوريوس	36	39.1
دبلوم عالي	16	17.4
ماجستير	32	34.8
دكتوراه	8	8.7
المجموع	92	%100

يتضح من الجدول اعلاه ان غالبية افراد العينة من حملة البكالوريوس بتكرار بلغ (36) فرداً وبنسبة (39.1%)، تلتها الافراد من حملة درجة الماجستير بتكرار بلغ (32) فرداً وبنسبة بلغت (34.8%)، تلتها الافراد من حملة الدبلوم العالي بتكرار بلغ (16) فرداً وبنسبة بلغت (17.4%)، واخيراً الافراد من حملة الدكتوراه بتكرار بلغ (8) افراد وبنسبة بلغت (8.7%). ويشير ذلك إلى أن اغلب افراد العينة تعليمهم فوق الجامعي بتكرار بلغ (56) فرداً وبنسبة بلغت (60.9%).

3- سنوات الخبرة: يوضح الجدول رقم (3) التوزيع التكراري أفراد العينة وفق سنوات الخبرة.

جدول رقم (3)
التوزيع التكراري أفراد العينة وفق سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة
5 سنوات فأقل	33	35.9
6 - 10 سنوات	31	33.7
11-15 سنة	8	8.7
أكثر من 15 سنة	20	21.7
المجموع	92	%100

يتضح من الجدول اعلاه ان اغلب افراد العينة خبرتهم 5 سنوات بتكرار بلغ (33) فرداً وبنسبة (35.9%)، تلتها الافراد الذين خبرتهم بين 6- 10 سنوات بتكرار بلغ (31) فرداً وبنسبة بلغت (33.7%)، تلتها الافراد الذين خبرتهم أكثر من 15 سنة بتكرار بلغ (20) فرداً وبنسبة بلغت

(21.7%)، واخيراً الافراد من الذين خبرتهم بين 11-15 سنة بتكرار بلغ (8) افراد وبنسبة بلغت (8.7%).

4- التخصص العلمي: يوضح الجدول رقم (5) التوزيع التكراري أفراد العينة وفق التخصص العلمي.

جدول رقم (4)
التوزيع التكراري أفراد العينة وفق التخصص العلمي

النسبة	التكرار	التخصص العلمي
37.0	34	محاسبة
20.7	19	اقتصاد
9.8	9	ادارة اعمال
2.2	2	احصاء
30.4	28	بنوك وتمويل
%100	92	المجموع

يتضح من الجدول اعلاه ان اغلب افراد العينة تخصصهم المحاسبة بتكرار بلغ (34) فرداً وبنسبة (37.0%)، يليه تخصص البنوك والتمويل بتكرار بلغ (28) فرداً وبنسبة بلغت (30.4%)، يليه تخصص الاقتصاد بتكرار بلغ (19) فرداً وبنسبة بلغت (20.7%)، يليه تخصص ادارة الاعمال بتكرار بلغ (9) افراد وبنسبة بلغت (9.8%)، واخيراً تخصص الاحصاء بتكرار بلغ فردين وبنسبة بلغت (2.2%).

5- طبيعة العمل: يوضح الجدول رقم (5) التوزيع التكراري أفراد العينة وفق طبيعة العمل.

جدول رقم (5)
التوزيع التكراري أفراد العينة وفق طبيعة العمل

النسبة	التكرار	طبيعة العمل
30.4	28	محاسب
13.0	12	رئيس حسابات
3.3	3	مستثمر في الاوراق المالية
10.9	10	مراجع حسابات
8.7	8	محلل مالي
4.3	4	مدير مالي
14.1	13	اكاديمي
13.0	12	عامل بشركة وساطة مالية
0	0	عامل بسوق الخرطوم للأوراق المالية
2.2	2	اخرى
%100	92	المجموع

يتضح من الجدول اعلاه ان اغلب افراد العينة من المحاسبين بتكرار بلغ (28) فرداً وبنسبة (30.4%)، يليها الاكاديميين بتكرار (13) فرداً وبنسبة (14.1%)، يليها رؤساء الحسابات والعاملين بشركات الوساطة المالي بتكرار بلغ لكليهما (12) فرداً وبنسبة (13.0%)، يليها مراجعين الحسابات بتكرار بلغ (10) افراد وبنسبة (10.9%)، يليها المحللين الماليين بتكرار (8) افراد وبنسبة (8.7%)، يليها المدراء الماليين بتكرار (4) افراد وبنسبة (4.3%)، يليها المستثمرين في الاوراق المالية بتكرار بلغ (3) افراد وبنسبة (3.3%)، واخيراً اخرى بتكرار بلغ فردين وبنسبة بلغت (2.2%).

ثانياً: تحليل أسئلة الفروض:

1- اختبار صحة الفرضية الأولى: التوسع في الإفصاح بالصورة التي تلبي احتياجات مستخدمي القوائم المالية يؤثر إيجاباً على قرار الاستثمار في سوق الخرطوم للأوراق المالية. لا اختبار صحة الفرضية يستخدم الباحث نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق للإجابة على أسئلة الفرضية الأولى، ويمكن توضيح ذلك بالجدول رقم (6).

الجدول رقم (6)

نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق للإجابات على أسئلة الفرضية الأولى

م	العبارة	قيمة مربع كاي	مستوى المعنوية
1	يتأثر قرار الاستثمار في سوق الخرطوم للأوراق المالية بتطبيق مفهوم التوسع في الإفصاح المحاسبي.	98.44	0.00
2	هناك علاقة بين تطبيق مفهوم التوسع في الإفصاح وقرار الاستثمار في سوق الخرطوم للأوراق المالية.	59.31	0.00
3	غياب الإفصاح يؤثر سلباً على قرار الاستثمار بسوق الخرطوم للأوراق المالية.	131.90	0.00
4	تعزيز التوسع في الإفصاح المحاسبي من قبل المنشآت يؤثر إيجاباً على قرار الاستثمار بسوق الخرطوم للأوراق المالية.	44.78	0.00
5	ترتبط عملية اتخاذ قرار الاستثمار بتطبيق مفهوم التوسع في الإفصاح في القوائم المالية.	76.37	0.00
6	ترتبط القرارات الاستثمارية الرشيدة بمدى توافر المعلومات المحاسبية التي تلبي احتياجات مستخدمي القوائم المالية.	66.35	0.00
7	عدم الإفصاح عن المعلومات بشفافية في القوائم المالية يؤدي الى قرارات خاطئة.	85.31	0.00
8	الإفصاح عن المعلومات بشفافية في القوائم المالية يعزز الثقة لدى متخذي القرارات الاستثمارية.	74.00	0.00

ويمكن تفسير نتائج الجدول رقم (6) كالآتي:

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة على ما جاء بالسؤال الأول (98.44) وهذه القيمة أقل من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13.28) - واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (6) - فإن ذلك يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%).
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة على ما جاء بالسؤال الثاني (59.31) وهذه القيمة أقل من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13.28) - واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (6) - فإن ذلك يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%).
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة على ما جاء بالسؤال الثالث (131.90) وهذه القيمة أقل من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13.28) - واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (6) - فإن ذلك يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%).
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة على ما جاء بالسؤال الرابع (44.78) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.34) - واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (6) - فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%).
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة على ما جاء بالسؤال الخامس (76.37) وهذه القيمة أقل من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4)

- ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13.28) -واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (6)- فإن ذلك يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%).
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة على ما جاء بالسؤال السادس (66.35) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.34) -واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (6)- فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%).
 - بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة على ما جاء بالسؤال السابع (85.31) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.34) -واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (6)- فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%).
 - بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة على ما جاء بالسؤال الثامن (74.00) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.34) -واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (6)- فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%).
- وهذه النتائج تثبت صحة الفرضية الأولى التي تنص على " التوسع في الإفصاح بالصورة التي تلبي احتياجات مستخدمي القوائم المالية يؤثر إيجاباً على قرار الاستثمار في سوق الخرطوم للأوراق المالية ".

2- اختبار صحة الفرضية الثانية: المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية لا تلبي احتياجات متخذي القرارات الاستثمارية بسوق الخرطوم للأوراق المالية

لاختبار صحة الفرضية يستخدم الباحث نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق للإجابة على أسئلة الفرضية الثانية، ويمكن توضيح ذلك بالجدول رقم (7).

جدول رقم (7)

نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق للإجابات على أسئلة الفرضية الثانية

م	العبارة	قيمة مربع كاي	مستوى المعنوية
1	ترتبط القرارات الاستثمارية الرشيدة بالمعلومات المفصّل عنها في القوائم المالية.	80.26	0.00
2	ينبغي الإفصاح عن المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية بالصورة التي تلبي احتياجات مستخدميها.	6.35	0.10
3	غياب الشفافية والعرض العادل يرتبط بعدم الإفصاح عن كافة المعلومات لمستخدمي القوائم المالية.	52.44	0.00
4	لا ترتبط القرارات الاستثمارية بالمعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية.	56.18	0.00
5	هناك علاقة بين جودة القرارات ومدى الإفصاح عن المعلومات بالقوائم المالية.	89.22	0.00
6	هناك علاقة بين زيادة الثقة في معلومات القوائم المالية ومساهمة الإدارة في تلبية احتياجات مستخدمي هذه القوائم.	34.70	0.00

ويمكن تفسير نتائج الجدول رقم (7) كالآتي:

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة على ما جاء بالسؤال الأول (80.26) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3)

- ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.34) واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (7) فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%).
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة على ما جاء بالسؤال الثاني (6.35) وهذه القيمة أقل من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.34) واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (7) فإن ذلك يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%).
 - بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة على ما جاء بالسؤال الثالث (52.44) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.34) واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (7) فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%).
 - بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة على ما جاء بالسؤال الرابع (56.18) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.34) واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (7) فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%).
 - بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة على ما جاء بالسؤال الخامس (89.22) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.34) واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (7) فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%).
 - بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة على ما جاء بالسؤال السادس (34.70) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.34) واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (7) فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%).
- وهذه النتائج تثبت صحة الفرضية الثانية التي تنص على " المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية لا تلبي احتياجات متخذي القرارات الاستثمارية بسوق الخرطوم للأوراق المالية ".

3- اختبار صحة الفرضية الثالثة: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التوسع في الإفصاح المحاسبي وتقليل مخاطر الاستثمار بسوق الخرطوم للأوراق المالية.

لاختبار صحة الفرضية يستخدم الباحث نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق للإجابة على أسئلة الفرضية الثالثة، ويمكن توضيح ذلك بالجدول رقم (8).

جدول رقم (8)

نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق للإجابات على أسئلة الفرضية الثالثة

م	العبرة	قيمة مربع كاي	مستوى المعنوية
1	يرتبط تقليل مخاطر الاستثمار بسوق الخرطوم للأوراق المالية بالتوسع في الإفصاح المحاسبي.	40.87	0.00
2	هناك علاقة بين جودة المعلومات المحاسبية وتقليل مخاطر القرارات الاستثمارية.	32.24	0.00
3	يسهم التوسع في الإفصاح المحاسبي في ترشيد القرارات الاستثمارية.	23.31	0.00
4	يحتاج متخذي القرارات الاستثمارية معلومات عن المخاطر المرتبطة بالاستثمار في الأوراق المالية.	51.91	0.00
5	تدني مستوى الإفصاح والشفافية بالقوائم المالية يزيد درجة المخاطر المرتبطة بالقرارات الاستثمارية.	84.09	0.00

ويمكن تفسير نتائج الجدول (8) كالآتي:

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة على ما جاء بالسؤال الأول (40.87) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.34) واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (8)- فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%).
 - بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة على ما جاء بالسؤال الثالث (32.24) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (2) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (9.21) واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (8)- فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%).
 - بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة على ما جاء بالسؤال الرابع (23.31) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.34) واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (8) فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%).
 - بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة على ما جاء بالسؤال الخامس (51.94) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.34) واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (8) فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%).
 - بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة على ما جاء بالسؤال الثامن (84.09) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13.28) واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (8) فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%).
- وهذه النتائج تثبت صحة الفرضية الثالثة التي تنص على " هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التوسع في الإفصاح المحاسبي وتقليل مخاطر الاستثمار بسوق الخرطوم للأوراق المالية ".

الخاتمة:

- أولاً: النتائج:** توصل الباحث إلى نتائج أثبتت صحة جميع الفرضيات بالإضافة إلى:
- تعزيز التوسع في الإفصاح المحاسبي من قبل المنشآت يؤثر إيجاباً على قرار الاستثمار بسوق الخرطوم للأوراق المالية.
 - الإفصاح عن المعلومات بشفافية في القوائم المالية يعزز الثقة لدى متخذي القرارات الاستثمارية، ويقلل درجة المخاطر المرتبطة بالقرارات الاستثمارية.
 - لا تلتزم الشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية بالعرض العادل مما يزيد من درجة المخاطر المرتبطة بالقرارات الاستثمارية.
 - يحتاج متخذي القرارات الاستثمارية معلومات عن المخاطر المرتبطة بالاستثمار في الأوراق المالية.

ثانياً: التوصيات: يوصي الباحث بالآتي:

- ينبغي علي هيئة سوق الخرطوم للأوراق المالية العمل علي نشر الوعي بين الجمهور وتأهيل المتعاملين بالسوق عن طريق الورش والندوات وسائل الإعلام المختلفة المقروءة والمسموعة والمرئية.

- على هيئة سوق الخرطوم للأوراق المالية الزام الشركات المدرجة بالسوق توفير مستوى الإفصاح الذي يلبي احتياجات مستخدمي القوائم المالية، والتوسع فيه ليشمل معلومات بخلاف معلومات قائمة الدخل والمركز المالي والتدفقات المالية.
- على هيئة السوق العمل على تبصير جمهور المستثمرين غير الحصيفين وتوجيه مدخراتهم التوجيه الأمثل بالصورة التي تكفل لهم تقليل مخاطر الاستثمار وتجنبهم الخسائر وتعظم العوائد المرجوة.
- تطوير وتشجيع الاستثمار بالأوراق المالية والعمل على تهيئة المناخ الاستثماري الملائم والمناسب لها، وإصدار التشريعات ذات العلاقة بالسوق واقتراح تعديلها بما يناسب التطورات التي يتطلبها السوق.

المراجع:

أولاً: الكتب العربية:

- مصطفى، إبراهيم وآخرون 1961، المعجم الوسيط، القاهرة: مجمع اللغة العربية، (1961م).
- البدوي، العبيد محمد البدوي وآخرون، 1991، معجم اسماء العرب ، عمان: مكتبة لبنان.
- الشيرازي، عباس مهدي 1990، نظرية المحاسبة، ط1، الكويت: مطبعة ذات السلاسل.
- حمدان، مأمون توفيق، والقاضي حسين 1994-1995، نظرية المحاسبة، دمشق: مطبعة جامعة دمشق .
- مطر، محمد 2004، التأصيل لنظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات: القياس، والعرض، الإفصاح، ط1، عمان: دار وائل للنشر.
- مطر، محمد 1999، إدارة الاستثمارات الإطار النظري والتطبيقات العملية، عمان : الطبعة الثانية، دار الوراق للنشر والتوزيع.
- الحياي، وليد ناجي ، والبطمة، محمد عثمان 1996، التحليل المالي – الإطار النظري وتطبيقاته العلمية ، عمان: دار حنين ، 1996م.
- ثانياً: الدوريات:
- توفيق، محمد شريف 1989، قياس متطلبات العرض والإفصاح العام وتقييم مدى توافرها في التقارير المالية للشركات المساهمة وفي معيار العرض والإفصاح بالمملكة العربية السعودية، مجلة الإدارة العامة ، العدد 61.
- ثالثاً: الرسائل العلمية:
- عثمان، الأمين محمد 2005، القياس والإفصاح في المحاسبة عن الموارد البشرية في المنشآت الخدمية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
- حسين، عبد الله أحمد طه 1998، أثر الإفصاح المحاسبي في اتخاذ قرارات الاستثمار في الأوراق المالية، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الإدارية، جامعة أمدرمان الإسلامية.
- حسن، عثمان عبده 2002، الإفصاح العام وأهميته لمستخدمي القوائم المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين.
- حامد، محبوب عبد الله 2000، إطار علمي للمحاسبة البيئية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإدارية، جامعة أم درمان الإسلامية.
- رابعاً: المنشورات:
- التقرير السنوي الثالث عشر، سوق الخرطوم للأوراق المالية، 2007م.
- خامساً: الكتب الأجنبية:

- Smith, J.L and R.M. Kelth and W. Stephen 1985, Accounting principle, New York: Irwin.
- Smith, Richard L. 1970, Management Through Accounting, Englewood cliffs, N.J: prentice-Hall, Inc.